

ظروف الاستقرار والاستيطان

تُفضي المعطيات السابقة إلى أن الأوضاع الجغرافية لشبه الجزيرة العربية كان لها تأثير حاسم في حياة سكانها في نواحٍ متعددة، من أبرزها:

أولاً: البداوة والحضارة

1. الإطار العام

إن غلبة الجفاف على معظم أقاليم شبه الجزيرة العربية، وقلة سقوط الأمطار بما لا يسمح بنشوء زراعة ثابتة إلا في أطرافها الجنوبية والشمالية، أدّى إلى نشوء نمطين أساسيين من أنماط المعيشة هما: حياة البداوة وحياة الحضارة، أو حياة الأعراب وحياة العرب المستقرين. ويقوم كل نمط من هذين النمطين على نظام اقتصادي واجتماعي يختلف عن الآخر.

فقامت حياة البداوة على التنقل الدائم طلباً للكأ والماء من أجل توفير الغذاء للإنسان والمواشي، أمّا حياة الحضر فكانت حياة مستقرة تعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة.

وعلى الرغم من أن كلاً من البداوة والحضارة أدتا دورهما في إشباع حاجات أصحابهما اليومية، وأسهمتا معاً في تلبية حاجات المجتمع عامة، فإن حياة البداوة لا تسمح لأصحابها بتجاوز الضرورات الأساسية للعيش. وقد لاحظ ابن خلدون هذه الظاهرة بوضوح حين قال إن تعاون البدو للحصول على القوت والمسكن والدفء لا يتجاوز الحد الذي يحفظ الحياة دون زيادة، لعجزهم عمّا وراء ذلك.

أما حياة الحضر، فقد أتاحت لأصحابها – بفضل الاستقرار وممارسة الزراعة والتجارة والصناعة – تنمية ثرواتهم وتكوين مجتمعات متقدمة حضارياً، ويتجلى ذلك في ما حققه العرب في اليمن والعراق والشام، فضلاً عن بعض المدن العربية الواقعة قرب الواحات أو على طرق التجارة، مثل مكة والمدينة والطائف والبتراء وتدمر والحضر والحيرة.

ثانياً: التفاعل الحضاري

إن موقع شبه الجزيرة العربية بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا جعل من أراضيها ممراً حتمياً لطرق المواصلات الدولية التي تربط بين هذه القارات الثلاث، وكان لذلك أثر بالغ في حياتها الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وقد دفعت شبه الجزيرة العربية في فترات ضعفها ثمناً باهظاً من استقلالها نتيجة هذا الموقع الحيوي، إذ تعرضت بعض أجزائها للهيمنة من قبل الدول والإمبراطوريات الكبرى المحيطة بها. غير أن انفصالها النسبي عن العالم، بسبب البحار التي تحيط بها وقسوة مناخها وتضاريسها، ساعدها على الحفاظ على استقلالها في معظم أقاليمها، باستثناء بعض المناطق الشمالية والجنوبية. كما أن وجود مراكز حضارية متقدمة على أطراف الجزيرة، وحاجة هذه المراكز إلى التبادل التجاري عبر أراضيها، أفسح المجال لظهور مدن على طرق التجارة بين شمال الجزيرة وجنوبها، فتحولت هذه المدن إلى مراكز مهمة للتبادل التجاري والتفاعل الحضاري.

ومنح هذا الواقع الجغرافي للبدو وظيفة اقتصادية مهمة، تمثلت في تجارة القوافل التي تنقل البضائع من جنوب الجزيرة العربية إلى أطرافها الشمالية في الشام والعراق، مما وفر لهم مورداً اقتصادياً إضافياً، وأخرجهم من حياة العزلة، وجعلهم على تماس دائم مع المراكز الحضرية. وربما أسهم هذا العامل في انتشار العربية الشمالية وتحولها إلى لغة جامعة للعرب عند ظهور الإسلام.

ثالثاً: الهجرة إلى المراكز الحضرية

إن جفاف مناخ شبه الجزيرة العربية، وتكرار العواض الطبيعية كاحتباس المطر وجفاف العيون والواحات، فضلاً عن عجز البوادي عن توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، كل ذلك دفع سكانها إلى الهجرة نحو مناطق الخصب والتقدم الحضاري.

وتشير وقائع التاريخ إلى أن سهول وادي الرافدين وبلاد الشام كانت أكثر المناطق جذباً لهجرات سكان الجزيرة العربية عبر العصور، وقد أدى تواصل هذه الهجرات إلى انصهار الأقوام المهاجرة في إطار أمة واحدة، تجمعها وحدة اللغة والعادات والتقاليد والثقافة، وبرز ذلك بوضوح بعد ظهور الإسلام.

خصائص الممالك اليمنية

كان القسم الجنوبي من الجزيرة العربية، ولا سيما اليمن، أكثر بلاد العرب تحضراً في العصر الجاهلي، فظهرت فيه دول وممالك بلغت مستوى متقدماً من الرقي والتمدن، وقامت حضارتها على ثلاثة أسس رئيسية: الزراعة، والتجارة، والتوسع.

1. الأساس الزراعي

اتسمت العربية الجنوبية بوجود مساحات واسعة من الأراضي الخصبة، وهطول أمطار موسمية منتظمة نسبيًا. ولم يقتصر السكان على زراعة السهول، بل عمدوا إلى إنشاء المدرجات الزراعية على سفوح الجبال. كما عُرفت المنطقة بغاباتها الطبيعية ونباتاتها العطرية المنتجة للطيب والتوابل، وهي سلع ذات أهمية كبرى في العالم القديم، مما عزز الاستقرار الاقتصادي.

2. الأساس التجاري

كانت اليمن مركزًا تجاريًا مهمًا توسط التجارة العالمية بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب. ولم تكن تجارتها مجرد تجارة عبور، بل قامت على مقومات محلية أصيلة، إلى جانب موقعها الجغرافي عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندي، ما منحها ميزة استراتيجية في التحكم بالطرق البرية والبحرية.

وأدى التكامل الاقتصادي بين الممالك الجنوبية إلى قدر من التوافق السياسي فيما بينها، على عكس الصراعات التي سادت بعض إمارات الشمال، وكان ذلك نتيجة اعتماد كل مملكة على الأخرى في الإنتاج والتسويق وتأمين طرق القوافل.

3. الأساس التوسعي

تمثل التوسع بإقامة مستوطنات خارج حدود اليمن، بدأت كمحطات تجارية ثم تحولت إلى مدن مستقرة. وتشير النقوش الآشورية والمعينية إلى وجود مستوطنات سبئية ومعينية في شمال الجزيرة العربية، ولا سيما في العلا والجوف، مع بقاء روابطها التجارية والسياسية بالمراكز الأصلية.

النظام السياسي في الممالك اليمنية

مثلت هذه الممالك مرحلة متطورة من النظام القبلي إلى نظام الدولة، وكان الحكم فيها ملكيًا فرديًا، يجمع الملك بين السلطتين الدينية والدينيوية، ويُعرف بلقب المكرب. واتسم الحكم بالوراثة، غير أن نفوذ الملوك الديني بدأ يتراجع منذ القرن الثاني قبل الميلاد، وانتقلت بعض صلاحياته إلى رجال الدين والطبقة الأرستقراطية.

وكان ملوك اليمن يستشيرون رؤساء القبائل والكهنة في شؤون السلم والحرب، وشكل هؤلاء مجلسًا عُرف باسم «المزود» أو «المسود»، مثل مصالح كبار الملاك والتجار والكهنة.

ومن أبرز عناصر النظام السياسي:

- الأقيان: ممثلو الملك في المدن، يتولون الشؤون الإدارية والاقتصادية.

- الأقبال: رؤساء القبائل، وكانت لهم منزلة رفيعة.
- الجيش: مؤسسة أساسية لحماية الدولة ومصالحها.

الدولة المعينية (650 – 1300) ق.م

تُعدّ الدولة المعينية أقدم الممالك العربية التي قامت في اليمن، وقد نشأت بفعل الموقع الجغرافي المتميز لبلاد الجوف ووفرة مواردها الزراعية والمائية. وعلى الرغم من قديمها، فإن أخبارها لم ترد في المصادر العربية القديمة، واقتصر ذكرها على ما جاء في المصادر اليونانية والرومانية، إضافة إلى النقوش الأثرية المكتشفة.

قامت الدولة المعينية في منطقة الجوف شرقي صنعاء، بين نجران وحضرموت، وهي منطقة خصبة غنية بالمياه، مما ساعد سكانها على الاشتغال بالزراعة إلى جانب التجارة. وكان نظام الحكم فيها ملكياً وراثياً ينتقل من الأب إلى الابن، وقد يشترك أكثر من ملك في الحكم في وقت واحد، مع تمييزهم بالألقاب مثل: المنقذ، والصادق، والعادل، والفخور، والسامي. وحمل ملوك الدولة في بداياتها لقب «مزود»، وهو لقب يجمع بين السلطة السياسية والدينية.

وعرفت مدن الدولة المعينية نظام حكم محلي، إذ كان لكل مدينة مجلس يُسمّى «المزود»، يدير شؤونها في السلم والحرب، على نحو يشبه دار الندوة في مكة، مما يشير إلى أن الدولة المعينية كانت أقرب إلى اتحاد مدن مستقلة.

وتنوّعت الضرائب في الدولة المعينية إلى ثلاثة أنواع: ضرائب تُجبي لخزانة الملك، وضرائب تُخصص للمعابد، وأخرى تؤول إلى خزائن المشايخ والحكام. كما وُجدت ضرائب على العقود والديون، وضريبة العشر التي تؤخذ من المحاصيل الزراعية.

وكان لكل مدينة معبدها الخاص، وقد تتعدد المعابد داخل المدينة الواحدة، ويُعرف معبد العاصمة باسم «رصاف». «وأشرف الكهنة، المعروفون باسم «شوع»، على إدارة المعابد وإقامة الشعائر الدينية.

امتد نفوذ الدولة المعينية في أوج قوتها ليشمل معظم أنحاء الجزيرة العربية، من سواحل البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب، إلا أنها لم تكن دولة عسكرية بقدر ما كانت دولة تجارية. وسيطر المعينيون على الطريق التجاري البري الذي يربط اليمن بالشام ومصر، وأقاموا

مستوطنات في شمال الحجاز مثل معان ودّدان) العُلا (ومدين، وزودوها بحاميات عسكرية وجاليات تجارية.

وأدى احتكاك المعينيين بالحضارات المجاورة، كأثور وفينيقيا ومصر، إلى تطور حياتهم الثقافية فتعلموا القراءة والكتابة، واقتبسوا الأبجدية الفينيقية لتدوين لغتهم. وقد عُثر على كتابات معينة في مصر واليونان وبلاد الرافدين، مما يدل على اتساع نشاطهم التجاري حتى بعد سقوط دولتهم. وانتهت الدولة المعنية على يد السبئيين، غير أن المعينيين احتفظوا بنوع من الحكم الذاتي واستمروا في ممارسة نشاطهم التجاري.

مملكة حضرموت ١٠٢٠ ق.م - ٢٩٠ م

قامت مملكة حضرموت في جنوبي الجزيرة العربية إلى الشرق من اليمن على ساحل العرب، في منطقة واسعة تحيط بها رمال كثيفة تعرف بالأحقاف، واشتهرت بوجود مدينتي تريم وشبوة حيث أقيمت حولهما قرى وقلاع عدة. ويرجع اسم موت إما إلى اسم شخص هو حضرموت بن قحطان، الذي نزل في هذا المكان باسمه، أو أنه لقب بهذا الاسم لأنه كان إذا حضر حرباً أكثر فيها من القتل، أما معناها اللغوي دار الموت «أو» وادي الموت المأخوذ من اللغة العبرية.

عاصرت هذه المملكة ممالك معين وسبأ وقنبان ومن ملوكها صوفي إيل، وهو أول من حكمها مع معين في آن واحد عام ١٠٢٠ قبل الميلاد تقريباً، وابنه شهرم علام وحفيده معد يكرب بن أليفع يثع ملك معين، وقد تولى الحكم عام ٩٨٠ قبل الميلاد تقريباً، والمكرب يرعسن بن أبشع. ويبدو أن المملكة اندمجت بعد وفاة معد يكرب بمملكة معين وظلت تابعة لها إلى عام ٦٥٠ قبل الميلاد تقريباً. ويفهم من هذه الأسماء أن ملوك حضرموت كانت لهم صفة دينية مميزة، وكانوا يقدمون الذبائح للآلهة عند تنصيبهم في حصن أنود، وهو من الأماكن المقدسة.

ودخلت ملكة حضرموت عندما ضعفت، تحت حكم الدولة الحميرية الثانية وتلقب ملوكها، منذ عام ١١٥ قبل الميلاد، بملوك سبأ وريدان وحضرموت أول من تلقب بهذا اللقب الملك شمر يهرعش عاصمة حضرموت القديمة ميفعة ثم انتقلت إلى شبوة التي تأسست فيالقرن الثاني قبل الميلاد. وأقامت هذه المملكة علاقات ودية مع مملكة سبأ في حين كانت علاقاتها بجيرانها الحميريين متوترة، فأرسل ملك سبأ ثار بن يعب يهنعم رجلين من الأشراف للمشاركة في الاحتفال الخاص بتتويج الملك الحضرمي الفريظ الثاني، ابن عم نخر أو الملك يدع إيل بين الذي قام بتعمير مدينة

شبوة، وأقام بها معبداً من الحجارة بعد الخراب الذي حل بها، وقد أمر الملك الفريبط بتقديم القرابين في حصن أنود شكراً للآلهة.

تدل الآثار المكتشفة في مدينة شبوة على ازدهار الحياة الزراعية في حضرموت فقد وجدت بقايا السدود التي كانت مقامة في وادي شبوة لحجز مياه الأمطار والإفادة منها في ري المناطق الزراعية، كما اكتشفت هناك بقايا سدود وقنوات كانت تحمل المياه إلى المناطق الزراعية البعيدة. كانت مدينة قنا الواقعة إلى الشرق من عدن الميناء التجاري الرئيس للمملكة حضرموت حيث يتم تصدير اللبان والبخور والمر منها براً وبحراً، ويمر طريق تجارة البخور عبر قنا وظفار في قهزة، وشبوة في حضرموت وتمنع في قنبان، ومأرب في سبأ ثم إلى الجوف في معين، لذلك اهتم ملوك حضرموت بقنا اهتماماً كبيراً، فأقاموا فيها حصناً كبيراً وبنوا حوله سوراً من الحجارة والصخر والخشب، وهو المعروف باسم حصن الغراب.

خضعت مملكة حضرموت للسبئيين، وقضى الحميريون عليها في منتصف القرن الرابع الميلادي على يد الملك الحميري شمر يهرعش الذي تلقب بلقب ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمينات وقد ألحقت الحروب التي نشبت بين سبا وحضرموت، ثم بين حمير وحضرموت خراباً في كثير من القرى والمدن، وقتل كثير يعودوا إليها . من أهلها، وجفت مزارعهم، وتحولت منازلهم إلى خرائب، فهجرها أهلها ولم يعودوا إليها.